

ثوراتٌ تبحث عن تعبيراتها السياسيّة

□ راتب شعبو



قاصرٌ خارج بيئته، بل في احتلاله موقعًا مسيطرًا في سياق هذه العلاقة؛ وبذلك يصبح له مفعولٌ مشوّه ومضادٌ للمعرفة. والواقع أنّ الوعي العربيّ الحديث الذي تغذّى على ثقافة غربيّة لم يبلغ من القوّة حدّ امتلاكه الاستقلال الفكريّ عنها، بل ظلّ تابعًا لها في عمليّة فهمه لواقعه. كذا كان الفكرُ الاشتراكيّ، والفكر القوميّ، والليبراليّ، والديموقراطيّ.

ولعلّي أعيّدُ أساسَ مشكلة اضطراب علاقة الوعي السياسيّ العربيّ بالواقع العربيّ إلى مرحلة الاستقلال. ففي حين جاء الفكر القوميّ في الغرب تلبيةً لمتطلّبات اقتصاديّة تستدعي توحيد السوق القوميّة والتوسّع الخارجيّ، جاء الفكر القوميّ

يمكن التمييزُ بين نوعين، مستقلّين نسبيًا، من الأزمات التي يعيشها أيّ تيارٍ فكريّ سياسيّ. الأولى هي أزمة الفكر السياسيّ من حيث قدرته على فهم واقعه، وانسجامه معه، وامتلاكه آفاقًا سياسيّة مفتوحة. والثانية هي أزمة هذا الفكر في الانتشار والتحوّل إلى قوّة في المجتمع.

في ظلّي أنّ الأزمة الأولى قاسمٌ مشتركٌ لكلّ التيارات الفكرية السياسيّة العربيّة المعاصرة. ذلك لأنّ نشوء هذه التيارات وتطوّرها لم يكونا وفق آليّة طبيعيّة من العلاقة بين الوعي العربيّ والواقع العربيّ، بل كان ثمة دائمًا وسيطٌ يقبض بينهما، هو الثقافة الغربيّة. ولا تكمن مشكلة هذا الوسيط في أنه

— الانتفاضات العربية —

يزيد في ضعف الديموقراطيين العلمانيين انصاعهم إلى التيار الإسلامي الغالب، وفقدانهم تمايزهم عنهم، وانصواؤهم تحت جناحهم بدعوى البراغماتية والحنكة السياسية.

أفتها الزمنّي. ب) وفي غربته عن الواقع العربي، من دون تأصيل أو ابتكار. لذلك عانت الأحزاب الماركسيّة العربيّة الأزميتين الأنفتي الذكر: الفكرية (غربة فكرها عن واقعها) والسياسيّة (عجزها عن التحوّل إلى أحزاب جماهيرية). ومن المفارقات أنّه حين تراجع التيار السياسي الماركسي في الوطن العربي والعالم، ظهر مفكر عميق وأصيل، اسمه مهدي عامل، كسر غربة الفكر الماركسي العربي عن واقعه، فكانت مساهمته توهجًا أخيرًا للماركسيّة العربيّة قبل الانطفاء؛ وهذا يفسّر المفارقة بين جدية مساهمته وضعف تأثيره بعد استشهاده.

لم تبرز الديموقراطية العلمانيّة قوّة سياسيّة إلا بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك في سياق مراجعة اليساريين والشيوعيين لفكرهم إثر انهيار التجربة السوفياتية وملحقاتها. قبل ذلك لم تكن مطالبه الشيوعيين بالديموقراطية أكثر من مناورة سياسيّة لجعل الأنظمة القائمة تخلع عنها الدرغ (الحكم الأمني) لكي تتمكن الأحزاب الشيوعيّة من توجيه الطعنة القاتلة إليها، وفق توصيف معروف للينين. وبنظرة راجعة نقول: إنّ الفكرة الشيوعيّة سمعت إلى إحلال استبداد ثوري اشتراكي محلّ استبداد متخلف؛ أي لم تكن الديموقراطية عنصراً عضوياً في جهاز المفاهيم الشيوعي، بل أداة لغاية تستبعد الديموقراطية وتحترقها. وذلك يشبه اليوم التهمة التي غالباً ما توجه إلى التيارات الإسلاميّة بأنّها تتوسّل الديموقراطية للوصول إلى حكم لا محل فيه للديموقراطية.

لقد كان التيار الديموقراطي العلمانيّ الغائب الأكبر عن المجتمعات العربيّة، التي كان داؤها العميق هو الاستبداد وتحويل الدولة إلى ملكيّة خاصّة للسلطة. وكان الصراع السياسيّ طوال فترة الحرب الباردة يدور بين قوى متشابهة من حيث احتقارها للديموقراطية واستخدامها إيّاها لاستلام السلطة وإقصاء القوى الأخرى. ينطبق هذا على التيار القومي والشيوعي والإسلامي الخ. وعليه، تبدو العودة الملحة اليوم

العربي، المتأثر بالفكر القومي الأوروبي، تحريراً، أي ضدّ استعمار عمل على ضرب آليات قيام السوق القوميّة في البلدان المستعمرة. وهذا ما أفقد الفكر القومي العربيّ أساسه الواقعي الذي كان في الغرب الآلية التي غذت الفكر القومي وتغذت عليه — وأقصد بالأساس الواقعي: وجود آلية إنتاج توسعية تتطلب أوسع سوق ممكنة وأوفر موارد أولية لسيرورة عملها. لهذا رأينا أنّ الأحزاب القوميّة العربيّة انتهت إلى تعزيز سلطات فطرية مستبدّة ومتاحرة من دون أن توجد في الواقع العربيّ آليات اقتصادية قادرة على كنس سياساتها التناحرية الضيقة كما كنس التطور الاقتصاديّ اليورجوازي في أوروبا التفتت الإقطاعي وتعبيراته السياسيّة والثقافيّة. بكلام آخر، فإنّ الفارق الأساسي بين نضال قوميّ تحرريّ ضدّ الاستعمار، ونضال قوميّ توحيديّ يشكّل تعبيراً عن حركة اقتصاديّة عميقة في المجتمع تدفع باتجاه بناء الدولة القوميّة. فالأول، خلافاً للثاني، ليس توحيدياً بالضرورة، ولا ديمقراطيّاً إلا من حيث حقّ الأمم في تقرير مصيرها؛ فقد استكان الثائرون ضدّ المستعمر سلطات «وطنية» لا تقل نهياً وإذلالاً لشعوبها عن المستعمر نفسه. كما أنّ النضال التحرريّ من الاستعمار قابل لأن يرتدي لباساً غير قوميّ: دينياً كحال حركة حماس وحزب الله اليوم، أو أمميّاً كحال فيتنام وكوريا وكوبا بالأمس.

أمّا الفكر الماركسيّ فغزا الوطن العربيّ، في سياق غزوه العالم، كتعبير فكريّ سياسيّ عن الصراع ضدّ شرور الرأسماليّة، من إفقار واستعمار وحروب. وكحال كلّ النظريّات الكبرى حين تُجرّ إلى حقل الصراعات السياسيّة، اختزلت الماركسيّة إلى الاشتراكيّة، واختزلت هذه إلى إجراءات قسريّة على المجتمع من جانب سلطة «ثوريّة طليعيّة» تتوهم أنّها تدرك من مصالح الشعب ما لا يدركه. مشكلة الفكر الماركسيّ العربيّ كانت مزدوجة: أ) في المذهب اللينينيّ الذي جعل من الشيوعيّة فكرًا تبشيريّاً بجنّة وشيكة على الأرض لا تختلف كثيراً عن الجنّة السماوية الموعودة من حيث غموض صورته وغموض

إلى فكرة الديمقراطية إعلاناً يأس من المشاريع الكبرى، والانسجام مع قوانين العولمة الظالمة. لا إخال أن تياراً سياسياً في العالم العربي يمتلك اليوم من الجرأة ما يجعله يعتبر نفسه مخلصاً. لذا، فإن الإخفاق السياسي العام يشكل أرضية لقبول الأطراف الداخلية فكرة الديمقراطية بمعناها الواسع (كتبادلٍ للسلطة واحتكام إلى صندوق الاقتراع).

وإذا كانت الديمقراطية الشكلية (تداول سلطة وصناديق اقتراع) ممكنة في بلداننا، فإن الديمقراطية العلمانية بعيدة المنال وتحتاج مجهوداً ثقافياً وسياسياً ثابتاً. ذلك لأن الكتل البشرية المتميزة عضوياً (أعراق، مذاهب، ديانات...) تغلب في مجتمعاتنا على الفرد الحرّ. وعلى ذلك فإن علاقة الفرد بالسلطة السياسية عندنا تمرّ عبر وسيطٍ غالب، هو الكتلة الدينية أو المذهبية أو العرقية التي يولد فيها. والتعبير السياسي الصريح عن هذا الواقع هو الديمقراطية التوافقية، التي تعني نسفَ حرية الفرد، أي نسفَ مفهوم المواطن. وإذا كان التنوع في المجتمع يحدّ من الميل الاستبداديّ الديني، فإنه يعوّق، في الوقت نفسه، الوصول إلى ديمقراطية علمانية فعلية.

هذه حالنا في سورية. وهذا ما يجعل من الديمقراطيين العلمانيين قوةً ضعيفةً سياسياً رغم تفوّق فكرهم السياسي وتماسكه. ويزيد في ضعفهم هذا عاملان:

- غلبة اللون الإسلامي على الثورات العربية كغلافٍ سياسي، وأكاد أقول رمزي، في وجه أنظمة استبدادية تغلف نفسها بفكر قوميّ وليبراليّ وعلمانيّ.

- انصياع الديمقراطيين العلمانيين إلى التيار الإسلامي الغالب، وفقدانهم تمايزهم عنهم، وانصواؤهم تحت جناحهم بدعوى البراغمية والحكمة السياسية.

السؤال الآن هو: ما سرُّ الغلبة الإسلامية على حركة التغيير العربية الراهنة؟

تتميّز التيارات الإسلامية بأنها ابنة بيئتها، وهذا يلغي الغربة بين فكرها وجمهورها. وهي لهذا ذات قدرة على الانتشار والحشد، خلافاً للتيارات الأخرى. لكن أزمة الإسلاميين تكمن في عجز أدواتهم الفكرية عن مجاراة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا تتي تتوالد وتتحدّى المجتمعات المتخلفة.

لقد قامت ثورات الربيع العربي اليوم ضد أنظمة ذات تلوين قوميّ وعلمانيّ، فمن الطبيعي أن تبحث عن تعبيرٍ سياسيّ مخالف. وقد عثرت على التعبير الإسلامي القابل لأن يلبي كلّ الحاجات: فبإمكان الإسلاميين أن يكونوا اشتراكيين حين تشدّد سوق الاشتراكية، وديمقراطيين حين تهب رياح الديمقراطية، وهكذا. على أن الثورات المذكورة ليست ضد الفكر القوميّ والعلمانيّ بصفتها كذلك، بل بصفتها الغلاف السياسيّ للاستبداد؛ كما أنها ليست مع الفكر الإسلامي إلا كسلاح في وجه الاستبداد. وهذا يفسّر لنا التناقض بين المضمون الديمقراطيّ الصريح لهذه الثورات، والتعبير الإسلاميّ اللاديمقراطيّ لها. غير أن هذه المفارقة إلى زوالٍ في الواقع؛ ذلك أن جمهور هذه الثورات سوف يصطدم لاحقاً بحدود الفكر السياسيّ الإسلاميّ اللاديمقراطيّ في سياق تأسيس الدولة الديمقراطية. ولعلّ اللون الإسلاميّ الغالب على ثورات الربيع العربيّ ساهم في تجنّب دول الخليج رياح هذا الربيع حتى الآن.

الخلاصة

القاسم المشترك للتيارات السياسية في العالم العربيّ هو احتقارها للديمقراطية، التي باتت في لبّ المطالب الشعبية العربية. وهذا الأمر خلق فراغاً ملاءه الإسلاميون لسببين: الأول هو نفاذ الرصيد السياسيّ للتيارات القومية العلمانية لأنها فشلت في مهامها القومية وشكّلت غطاءً سياسياً للاستبداد؛ والثاني أن التيار الإسلاميّ مرّن ومناوّر وقابل لأن يلبي كلّ الحاجات حسب الضرورة. إلا أن التناقض بين ديمقراطية الثورات العربية وبين تمثيلها السياسيّ الإسلاميّ اللاديمقراطيّ سوف ينحلّ في مسار تأسيس الدولة الديمقراطية العربية؛ إمّا بأن تتكفّف الأحزاب الإسلامية مع شروط هذه الدولة، وإما أن تسقط ديمقراطياً لصالح تعبيراتٍ سياسية ديمقراطية جديدة.

دمشق

راتب شعبو
كاتب سوري.